

يوم رست «جهانكير» في الحجاز [2/2] هكذا طرد الوفاء



كان الوفد الهندي متفاناً برحود سناتي من «العالم الإسلامي» (أضرب)

من سوء خلق أو إساءة أمانة، مثلاً، ولكن في المقابل جماعة مُتمسكة في حق المعرفة، ذكية ومحكمة، مع إلمام فقهي وسياسي واضح، في قضية «مقدسة» تعني الأمة... وهم جزء وزان من هذه الأمة.

وتكمل الرسالة الهندية بفقرات مفصلة ومتسلسلة:
حوادث الطائف:

«حُب أن نستميحك العذر في أن نلقي على جوابكم نظراً إجمالياً، حتى يظهر مقصدنا بأجلى مظاهره، فنقول إن عظمتكم أثبتتم ببراءتكم من وقائع الطائف بايراد قضية خالد بن الوليد وسيرة النبي فيها، لكن لا يخفى على عظمتكم أن الجواب كان يصح لو الزمنا على عظمتكم مسؤولية حوادث الطائف، وكنا سألناكم بعد ذلك دليلاً وحجة لبراءتكم، ولكن لما ما الزمنا عليكم بشيء ما، فذكر البراءة بغير ذكر الوقائع شيء قبل وقته وأوانه. نحن نريد الأخبار الصحيحة من عظمتكم، والجواب الذي استلمناه ما أوضح لنا وقائع الطائف مطلقاً، ولا يمكن أن هذه جواباً لأسئلتنا (إلا بعضها). فترجو أن تُرسلوا أجوبة سؤالاتنا الباقية المتعلقة بوقائع الطائف.

وأما ما ذكرتم من قصة خالد بن الوليد في صدد حادثة الطائف، فنحن نحُب أن نسأل ثلاثة أسئلة في هذا الخصوص، حتى لا تطول المخابرات بيننا، فترجو أن تجيبونا عليهم في كتابكم الآتي حتى يتمكن لنا الفهم بسهولة تامة:

والأسئلة ها هي:
1 - الناس الذين بعث إليهم رسول الله خالد بن الوليد كانوا مشركين أم مسلمين؟
2 - حين هوجمت الطائف هل كان أهلها مشركين أم مسلمين؟
3 - لما سُمع رسول الله هذه القصة أرسل علياً عنه لمواساة بؤساء بني جذيمة، فهل أرسل عظمة السلطان من عنده أحداً لمواساة أهل الطائف؟

المساجد:
«أما ما ذكرتم من عقيدتكم في المساجد، فنحن نعترف بها والحمد لله نعتقد عليها وهذا موجب للاعتماد والطمأنينة، لكن نسأل عظمتكم أن تجيبوا أسئلتنا (17، 23، 24) وأيضاً تخبروننا عن حالة مسجد الكوثر ومسجد الجن ومسجد حمزة»:

المآثر الإسلامية والمرارات والقبب:
«نحن نبيأ كل واحدة منها على حدة، لكن عظمة السلطان أحب أن يقرن الثلاثة كلها في الجواب، وأورد الوجوه والأدلة في مقام إظهار الأحوال وبيان الحقائق، وطلب منا دليلاً على جواز بقاء هذه الأشياء. فقبل أن نقول شيئاً في هذه المسألة، نرى من واجباتنا أن نصرح بأن صورة الألفاظ التي أوضح بها عظمة السلطان عقيدته ومذهبه، هي موجبة لكل اعتماد واطمئنان. والحق أن هذا هو مذهب كل مسلم صادق، وعلى كل مؤمن أن يتبع هذا المرجح، ولكن لما ما أقر عظمة السلطان بهدم هذه الأشياء أو الأمر بهدمها، وما ادعينا بأن أغلظ أو أخطأ في فعله هذا، لا يحق لعظمتنا أن يطلب منا حجة على جواز بقاء هذه الأشياء. ولو أن عظمتنا هدم هذه الأشياء الثلاثة، أو أمر بهدمها، وهو يرى عمله هذا موافقاً لكتاب الله وسنة رسوله، فلا تظن أنه يتأمل في الإقرار على نفسه بما هو فعل أمام العالم. ونحب أن نؤكد مرة ثانية أن مقصدنا هو طلب الحقائق والاستفسار عن الحالات الصحيحة، فأولاً نريد أن نستفيد من عظمتكم كيفية الوقائع والحالات، وبعد ذلك إذا رأينا شيئاً منها ممنوعاً في الدين فنعرضه بكل صراحة على عظمتنا بالحجج القاطعة والبراهين الالامعة، التي أشار إليها عظمتنا من كتاب الله وسنة رسوله وأعمال السلف الصالح أو يقول أحد من الأئمة الأربعة. ولكن قبل أن لا يقبض شيء من الأشياء، لا يمكن لنا أن نبحث مطلقاً، فعلى هذا ينبغي لعظمتنا أن يجيب أسئلتنا ويخبرنا بأنه هدم المآثر الفلانية والمرارات الفلانية والقبب الفلانية، ثم يُثبت جواز هدمها، وبعد ذلك يتمكن لنا أن نبيّن المواضع التي أخطأ بها عظمتنا، والبراهين والدلائل. وإنما هذا ظاهر بآناً نحن مسلمون ونعتقد أن عظمتنا أيضاً من المسلمين، فعلى هذا من الواجبات أن يكون كتاب الله وسنة رسوله وأعمال السلف وأقوال الأئمة حاكماً فيما بيننا. والحاصل، نحن نريد أن نحصل على جواب أسئلتنا بالترتيب الذي ذكرناه في الكتاب السالف».

محمد نزال *

ربما توقّع (السلطان) عبد العزيز آل سعود أن أعضاء الوفد الهندي (جمعية خدام الحرمين) سيصيبهم الخوف أو التردد. أقله يأخذهم الخجل، من سلطانه، مثلاً. هم في مدينة جدة، أي في البلاد التي أصبحت تحت السلطة السعودية، وذلك بعد رسالة الرد على أسئلتهم التي وصلتهم منه، وبالتالي يُعتقد أنه لا بد لهم الآن أن يعودوا من حيث أتوا، مكتفين بما حصلوا عليه أجوبة «مبهمة»... لكن هذا ما لم يحصل.

لم يكن يتوقّع السعوديون حتى ذلك التاريخ (عام 1926) أن يُخاطبهم أحد بتلك الجراءة، غير المألوفة عندهم، كما سيظهر من نص رسالة ردّ الوفد الهندي على رسالة الردّ السعودي. ربما كان من حق أعضاء الوفد أن يخشوا على أنفسهم، وهم خارج ديارهم، غرباء، في حضرة «السلطان» الذي فتك، قبل مدة وجيزة، بأهل البلاد الأصليين، في الحجاز تحديداً، البلاد التي هم على أرضها الآن... وقد أصبحت «سعودية».

الرد على الرد: لم نقتنع

«من الوفد الإسلامي الهندي إلى صاحب العظمة السلطانية سلطان نجد وملحقاتها. السلام عليكم ورحمة الله.

استلمنا كتاب صاحب السعادة رئيس الديوان الملكي، جواباً على كتابنا الموجه إلى عظمة السلطان، ادعى فيه أنه أجاب أسئلتنا جواباً شافياً، فشكرنا عظمتنا لإسراعه في جواب الأسئلة وبذل العناية السلطانية إلى كتابنا. نرجو أن عواطف عظمتنا، لو لاقتنا بهذه الصورة، تتم مهمتنا الأولى التي تتعلق بشأن المخابرات والمراسلات في وقت عاجل، ونبتدئ في مهمتنا الثانية، لنهتئى بها الرحيل من البلاد الحجازية، وبعد ذلك نرجع إلى وطننا الهند ونرفع الأستار المسدلة على عيون الناس من جهة حالات الحجاز.

نحن محاسبيكم، ولو أننا ممنونون ومتشكرون لإسراعتكم في الجواب، لكن مُتأسفون على أن أجوبة الأسئلة كانت مختصرة ومجملة بصورة مبهمة، غير شافية للعليل، ويظهر لنا أن الأصل والمرجع الذي كان تم بيننا وبين عظمتكم في اليوم الأول ترك في هذه الأجوبة.

كان غرضنا في ذلك اليوم أن الأخبار المشتبهة والأنباء المتواردة، هيّجت مسلمي الهند، فأرسلونا لنسأل عظمتكم عن الوقائع الماضية والموجودة، ونحصل على الأجوبة الصحيحة منكم، فالأسئلة التي وجهناها لعظمتكم ما كانت لسوء الظن في شأنكم، أو إثبات الذنب والإثم على ذاتكم، بل هذه الأسئلة إنما كانت لتحقيق الحال واختيار ما قيل ويقال. نرى في الأجوبة أن المحجب يظن - وماله حق أن يظن - أن الأسئلة كأنها هي عين إثبات الذنب في شأن عظمتكم، ولذلك هو يجتهد في الأجوبة لرد هذا الإثبات والإلزام ويورد الاعتذار عن الذنوب المفروضة في الذهن. نحن نصرح بعد هذا أن قصدنا الوحيد هو معرفة الأحوال الصحيحة، والتحقيق في الأمور المشتبهة، فالمسؤول من عظمتكم أن تبينوا لنا الوقائع الحقيقية، والأمور الصادقة، وبعد ذلك وإذا كان هنالك شيء غير جائز عرضه على عظمتكم حينئذ يكون لكم الحق إما أن تردوه أو تبينوا الأدلة على جوازه. أما الآن ولم تلزم شيئاً ما على عظمتكم، فذكر الأدلة للجواز أو الاعتذار شيء سابق لأوانه. ثم نحن نسأل عظمتكم بكل أدب واحترام أن تخرجوا الربيب والظنون من قلبكم الكريم، وتجيبونا على الأسئلة الموجهة إليكم بالترتيب المذكور في كتابنا السابق. نشكركم ويشكركم بواسطتنا مئات الألوفاً من إخوانكم مسلمي الهند».

«السلطان» في ورطة

كانت هذه فقط مقدمة رسالة الردّ الهندي على الردّ السعودي. بات واضحاً أن أعضاء الوفد الهندي، مع إصرارهم على مطالبهم، كأصحاب حق، لديهم إصرار مماثل أيضاً على استخدام لغة طافحة بالود والاحترام، وذلك على ما درجت عليه عادة مخاطبة الملوك والسلطين، خاصة في تلك الحقبة، فضلاً عما يمتاز به هؤلاء الهنود من سعة صدر وقدرة على انتقاء مفردات «التقريب» لا «التنفير». المهم، سيدرك عبد العزيز الآن، أكثر من ذي قبل، أنه أمام ورطة حقيقية، مع جماعة لا تترك له ما يُمكن أن يأخذه عليها،

قبة النبي ومزار حمزة:

«نحن نطلب السماح، ونقول بأن جواب عظمتنا غير مشتمل على جواب أسئلتنا، فترجو أن تتفضلوا بجوابها في الكتاب الآتي. وأما ما ذكرتم من عقيدتكم عن قبة النبي فهو موجب للطمأنينة».

الحرية المذهبية:
«كذلك لم نجد في هذا الخصوص جواب أسئلتنا. نعم، إن عظمتنا بين مذهبنا وأوضح عقيدتنا في الحرية المذهبية، ولكن نحن نُكرّر كلامنا الأول بأنه ليس في وسعنا أن نبحث في شيء قبل علم وقوعه. فالمطلوب من عظمتنا أن تبين لنا أنه منع الأعمال التي كانت جارية قبل مجيئه، اعتقاداً فيها أنها ممنوعة من الشريعة الإسلامية، وبعد علم هذا يسهل علينا أن نورد الأدلة من الأصول المنقحة عليها».

الأسلحة:
«ذكرتم أننا سألنا أموراً تتعلق بأمور البلاد الحربية والعسكرية، وبعض شؤون الإدارة الداخلية، التي لا يمكن للحكومة أن تقبل منّا أو من أحد أن يسألها. بل في السؤال عنها مدعاة للريبة، التي يجب أن يجلبنا عنها، فنقول: إنه لا يخفى على عظمتكم أن الناس الذين يدخلون في بلد من البلاد لأجل الدسيسة المشار إليها، لا يُظهرون مجيئهم



لم يكن يتوقّع السعوديون أن يُخاطبهم احد بتلك الجراءة غير المالوفة عندهم



لحاكم البلدة ولا يُبرقون قبل مجيئهم إلى حاكمه، ولا يسألون أسئلة تتعلق بشؤون السياسة، بل هم يخفون أنفسهم ويدسون ذواتهم عن عيون الحكام وأهل البلاد. والحق أن هذه الألفاظ، ولو جرحتنا، لكن نحن نعتقد اعتقاداً تاماً بأن قلب عظمتنا صاف عن هذه الظنون والريب، وإلا فما كان يلاقينا بهذه الدشاشة والطلاقة، وما كان يحقنا بهذه الإكرامات الفائقة، ومع هذا نستميح منكم العذر ونسأل عن الشيء الذي أدى بكم إلى ما كتبتم، من أن هذه الأسئلة مدعاة للريبة! وقد كنا سألنا في ما يختص بالخرينة العامرة، من جهة الجمرك والسجائر، وهذا شيء تنشره الحكومات كل سنة في جرائدها، ومن المحققات أن في إشاعة مثل هذه الأخبار فائدة لأمور التجارة والسياسة. وكذلك سألنا عن المحبوسين من أهل الحجاز

لأجل الشبهة، وعن الذين تركوا بيوتهم لا يرجعون إليها خوفاً من الحكومة، فإننا لا نرى بأساً في مثل هذه الأسئلة لأنها عامة في مجالس الحكومات، والناس يسألون عنها والحكومات ترد الأجوبة عليها لاطمئنان خواطر الناس. وأما سؤالنا عن جهة الأسلحة، فما كان السؤال عن عدد الأسلحة كلها، التي هي في حيازة الحكومة، بل كان عن عدد الأسلحة التي أخذتها الحكومة الفاتحة من الحكومة المغلوبة، ومثل هذه الأشياء تعلنها الحكومات بعد اختتام الحرب بكل فخر ومباهاة، وعظمة السلطان أدرى بما أعلنت الحكومات الفاتحة بعد الحرب العظمى إعلاناً طويلاً في صدد هذا، يثبت فيها بكل افتخار عدد الأسلحة التي استولت عليها بعد خمود نار الحرب، فترجو من عظمتنا أن يُجيب عن سؤالنا هذا ويمن علينا».

المدارس:
«أما ما ذكرتم من المدارس، وعزيمكم لنشر العلم وبذل العناية لرتقي أهل البلاد، فشكرنا عظمتكم على هذه الهمم العالية ودعائنا من الله تبارك وتعالى أن يوفقكم لهذا المقصد العظيم. ومع هذا نطلب من عظمتكم عدد المدارس التي كانت جارية قبل دخولكم البلاد، وعدد المدارس التي هي موجودة في هذه الأيام».

العلاقات مع الدول الخارجية:
«أما جواب الأسئلة التي وجهناها إليكم في هذا الخصوص، فقد اقتصر على أن نجداً مُستقلة استقلالاً تاماً، في داخليتها وخارجيتها، وبأن عظمتكم ما عقدتم أي معاهدة تتعلق في شؤون الحجاز. لكن لا يخفى على عظمتكم أن مجرد هذا القول لا يشفي غليلنا، ولا يُريح خواطرنا، وأن عظمتكم كنتم وعدتم بأنكم تُثبتون هذا بالشهادات المكتوبة، فالآن نطالب بكل صراحة، بإيفاء ذلك الوعد. ولا يخفى على عظمتكم أهمية المسألة، ومما ينبغي أن نذكر في هذه المسألة هو أن معاهدة سنة 1916 ومعاهدة سنة 1922 اللتين نشرتهما جرائد العالم، وكتبوا عنهما ما كتبوا، وانتقدوا منهما ما انتقدوا، جعل العالم الإسلامي يرتاب في عظمتكم، ويشك شكوكاً نحُب أن نجلكم عنها. فنرى من واجباتنا أن نصرح أنه ينبغي لعظمتكم التصريح في هذا الشأن، إما بنفي المعاهدتين أو بوجودهما، حتى تتفق كلمة المسلمين في شأنكم ويذول سوء التفاهم من بينهم. وأما ما ذكرتم من معاهدة البحرة وجدة بأنها لا تتعلق بشأن الحجاز مطلقاً، بل هي مقتصرة على المسائل المشتركة بين العراق ونجد وشرق الأردن ونجد، فهذا يُخالف ما جاء في صورة المعاهدة المنشورة في الجرائد المصرية والسورية والهندية، والناس مختلفون فيها. فمنهم من يصدق أقوال الجرائد ومنهم من يجلب عظمتكم عن هذه المعاهدة، ونرى من المستحسنتات أن تبينوا لنا صورة هذه المعاهدة، حتى يتمكن العالم الإسلامي بواسطتنا من علمها